

إنشاء منطقة حرة ببلدية الحدادة (ولاية سوق اهراس) بين الرؤية القانونية والرهانات التنموية

دراسة على ضوء أحكام قانون المالية 2025 والقانون 15/22

Establishing a free zone in the municipality of Hadada between the legal vision and development stakes A study in light of the provisions of the 2025 Finance Law and law 22/15

عمارة حاتم⁽¹⁾

⁽¹⁾ جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)

h.amara@univ-eltarf.dz

تاريخ النشر:

2026/10/31

تاريخ القبول:

2026/06/11

تاريخ الارسال:

2026/04/23

الملخص:

في ظل التحولات الإقتصادية التي تشهدها الجزائر و التي تقوم أساسا على الخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات و تشجيع التنوع الإقتصادي، برزت فكرة المناطق الحرة كآلية فعالة لتشجيع و جذب الإستثمار و تنشيط المبادلات التجارية ناهيك عن الدور الذي تلعبه هذه المناطق في تنمية البلديات الحدودية و مواجهة التحديات الإقتصادية و الإجتماعية، كالبطالة و التهريب و الإقتصاد الموازي، و تعد بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس نموذجا للمناطق الحدودية التي تعاني من مشكلات تنموية فإنشاء منطقة حرة بهذه البلدية في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها يعتبر حلا و خيارا إستراتيجيا من شأنه أن يحول المنطقة إلى قطب إقتصادي تنموي خاصة و أن الترسنة و الإطار القانوني الذي يستند عليه في إنشاء هذه المناطق موجود، و المتمثل أساسا في قانون المالية لسنة 2025 و القانون 15/22 الذي يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة، و المرسوم التنفيذي 168/24 الذي يحدد كيفية منح تسيير المنطقة الحرة، و تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إمكانية إنشاء منطقة حرة ببلدية الحدادة و الإنعكاسات المحتملة في ظل التحديات و الرهانات القائمة.

المؤلف المرسل : عمارة حاتم

Abstract:

In light of the economic transformations taking place in Algeria, which are primarily aimed at breaking free from dependency on the hydrocarbons sector and encouraging economic diversification, the idea of free zones has emerged as an effective mechanism to promote and attract investment and stimulate trade exchanges. This, along with the role these zones play in developing border municipalities and addressing economic and social challenges such as unemployment, smuggling, and the parallel economy, is noteworthy. The municipality of Haddada in Souk Ahras is a model of border areas suffering from developmental and structural issues, which has placed it among the shadow areas. Therefore, establishing a free zone in this municipality, given the available resources, is considered a solution and a strategic option that could transform the region into a developmental economic hub, especially since the legal framework and regulations supporting the establishment of these zones are in place, primarily embodied in the 2025 finance law and the law 22/15 that defines the regulations governing free zones, along with the executive decree that specifies how to manage the free zone. This study aims to highlight the potential for creating a free zone in the municipality of Haddada and the potential implications in light of the existing challenges and stakes .

Keywords: the free zone; al-haddada; municipality; the finance law 2025; law 22-15, qualifications.

مقدمة:

تعتبر المناطق الحرة من أبرز الآليات الإقتصادية و القانونية التي تعتمد عليها الدول لجذب و تشجيع الإستثمار و تحقيق التنوع الإقتصادي و القضاء على الفوارق المجالية، وقد تبنت العديد من الدول هذه الآلية لما لها من إنعكاسات إيجابية على التنمية و جلب رؤوس الأموال و زيادة التنافسية، و الجزائر كغيرها من الدول و سعيها منها للقضاء على التبعية النفطية و الخروج من دائرة الإقتصاد الريعي و تنويع مصادر الدخل عملت من خلال الإصلاحات القانونية و التشريعية الأخيرة على تبني سياسة المناطق الحرة و دمجها ضمن أدوات السياسة الإقتصادية المعتمدة.

وقد جاء القانون 15/22 المؤرخ في 20 يوليو 2022 و الذي يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة ليشكل حجز الأساس للمنظومة القانونية الجزائرية الخاصة بجذب الإستثمار و تنويع القاعدة الإنتاجية و الأنشطة التجارية، وهو إستجابة للتحويلات الإقتصادية التي تشهدها الجزائر و الهادفة لتحسين مناخ الأعمال و إستقطاب المستثمرين المحليين و الأجانب، وقد تعزز هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 168/24 الذي يحدد كيفية منح تسيير المنطقة الحرة فضلا عن الأحكام المالية و الجبائية و الإجراءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2025.

فالترسنة و الإطار القانوني موجود و يبقى رهان تطبيق و إسقاط أحكامها على واقع المناطق الحدودية التي تعاني من تهميش و إقصاء تنموي و إجتماعي، وفي هذا السياق تبرز بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس كنموذج لهذه المناطق و تعرف تحديات إقتصادية و إجتماعية كبيرة و متعددة كالبطالة و التهريب و الإقتصاد الموازي في ظل توفرها على إمكانات و مؤهلات تسمح لها بأن تكون قطبا تنمويا، وهو الأمر الذي يجعل من إقتراح إنشاء منطقة حرة في هذه البلدية بديلا و خيارا إستراتيجيا ذو أبعاد إقتصادية و إجتماعية و أمنية.

ترتبط عملية التنمية بالمناطق الحدودية إرتباطا وثيقا بإنشاء و تفعيل المناطق الحرة، فهي من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول لمواجهة المشاكل التنموية و التحديات الإقتصادية و الرهانات الإجتماعية، وذلك من خلال توفير بيئة قانونية و مناخ أعمال محفز و مستقطب لرؤوس الأموال، وعلى إعتبار بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس حدودية فإنشاء منطقة حرة فيها في ظل الإمكانيات و المؤهلات التي تحوزها من شأنه أن يساهم في القضاء على كل مظاهر الإقصاء و الهميش و العزلة و الفقر.

فما مدى إمكانية إنشاء منطقة حرة في بلدية الحدادة في ظل التشريع الساري المفعول وإنعكاسات ذلك على واقع التنمية في المنطقة؟

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إمكانية إنشاء منطقة حرة في بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس في ظل التشريع و الإطار القانوني الساري المفعول خاصة القانون 15/22 و قانون المالية لسنة 2025.

وقصد الإحاطة بالموضوع من كل زوايا و الإجابة على الإشكالية المطروحة سوف يتم الإعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، على أن يتم تقسيم الموضوع إلى مبحثين:

المبحث الأول: المناطق الحرة و التنمية الحدودية في ضوء القوانين الجزائرية السارية المفعول.

المبحث الثاني: من الظل إلى الريادة: أفاق إنشاء منطقة حرة ببلدية الحدادة.

المبحث الأول: المناطق الحرة و التنمية الحدودية في ضوء القوانين الجزائية السارية

المفعول

تعتبر المناطق الحرة من بين أهم الآليات و الأدوات الإقتصادية التي تعتمد عليها مختلف التشريعات المقارنة لدفع عجلة النمو و تحقيق تنمية مستدامة و ذلك من خلال إستقطاب المستثمرين و الإعتماد على مصادر متنوعة للدخل و الوصول إلى توازن مجالي إقليمي، وفي ذات السياق عملت الجزائر على تشجيع الإستثمار و تنويع القاعدة الإنتاجية خاصة في المناطق الحدودية و التي تعرف تحديات و رهانات تنموية كبيرة و

إنشاء منطقة حرة ببلدية الحدادة (ولاية سوق اهراس) بين الرؤية القانونية والرهانات التنموية،
دراسة على ضوء أحكام قانون المالية 2025 والقانون 15/22

معقدة، ولأجل ذلك تم سن العديد من القوانين ذات الصلة والمتعلقة بإنشاء و تفعيل المناطق الحرة وذلك سعيا منها لبعث و خلق فرص للتنمية و تحقيق التكامل و الإنصاف الإقليمي خاصة في المناطق الحدودية في ظل ما تعانيه من تهميش و إقصاء إجتماعي و ركود إقتصادي.

المطلب الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للمناطق الحرة

قبل الخوض و التطرق للإطار التشريعي و القانوني المنظم للمناطق الحرة و جب التوقف عند الجانب النظري و المفاهيمي لهذا الموضوع ، وذلك من أجل فهم الأسس المرجعية التي أدت إلى قيام فكرة المناطق الحرة و أدت إلى بروز هذا النموذج الإقتصادي و إعتبره آلية لتشجيع الإستثمار و جذب المستثمرين و أداة للقضاء على المشاكل التنموية و الاقتصادية و كذا الإجتماعية خاصة بالمناطق الحدودية.

الفرع الأول: المناطق الحرة: المفهوم والأهداف

تعود فكرة ظهور المناطق الحرة و جذورها إلى الحضارات القديمة التي كانت تعتمد على التجارة الدولية كمحرك للإقتصاد، وبالضبط في العصر الروماني أين تم إنشاء أول منطقة حرة منذ حوالي 2000 سنة على جزر delos في بحر eggs، حيث عرفت إنتشار الأسواق و الموانئ المفتوحة و الخالية من كل القيود التجارية و الضرائب الجمركية، ناهيك عن تبسيط الإجراءات، وهو ما جعل الجزيرة مركزا للتبادل التجاري¹، و تعتبر المنطقة الحرة شانون في إيرلندا و التي تم إنشاؤها سنة 1959 من أهم و أبرز التجارب التي عرفها العصر الحديث حيث أدى إعتماد هذا النموذج إلى تغيير جذري في حالة و وضعية مطار كان مهددا بالغلق إلى قطب إقتصادي و تجاري عالمي ناجح، وهو الأمر الذي جعل الكثير من الدول تأخذ بالفكرة و تتبناها.

¹ مراد محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2002، ص 85.

وتعرف المنطقة الحرة على أنها "عبارة عن جزء من مساحة و إقليم الدولة يعفى من القيود و الضرائب الجمركية المطبقة على باقي الإقليم، بغرض جذب و إستقطاب المستثمرين و تشجيع و تنشيط التبادل التجاري"¹، وعرفت كذلك على أنها "مساحة تابعة للدولة تقع عادة على المعابر البحرية و البرية أو بجانبها و خاضعة لسيادة الدولة، على يتم إخضاعها إلى نظام قانوني خاص."²

وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية المناطق الإقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافيا حيث تسهل الحكومات النشاط التجاري و الصناعي من خلال الحوافز الجبائية و التنظيمية و دعم البنية التحتية³.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرفت المادة 2 من القانون 15/22⁴ المؤرخ في 20 يوليو 2022 المناطق الحرة على أنها فضاءات جغرافية تقع داخل الإقليم الوطني و تخضع للسيادة و الإختصاص الجمركي للدولة، غير أنها تتميز بنظام قانوني خاص يساعد على ممارسة الأنشطة التجارية و الصناعية و كذا الخدماتية.

وعليه يمكن أن نعرف المناطق الحرة على أنها تلك المناطق التي يتم تخصيصها من طرف الدولة المستضيفة لإقامة أنشطة صناعية، تجارية و خدماتية وتكون خاضعة لأحكام و قوانين خاصة من خلالها يتم منح مجموعة من الإمتيازات و الإعفاءات للمتعاملين الإقتصاديين وهذا من أجل بعث التنمية خاصة في المناطق التي تعاني من التهميش و الفقر و البطالة.

¹ مجاني غنية و لوكام أمال شهرزاد، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر و الأردن، مجلة العلوم التجارية، المجلد 14، العدد 04، الجزائر، 2017، ص 06.

² محمد علي عوض، الدور الإقتصادي للمناطق الحرة في جذب الإستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص 44.

³ UNCTAD, SPECIAL ECONOMIC ZONE, WORLD INVESTMENT REPORT 2019, GENEVA, SWITZERLAND, 2019.

⁴ القانون 15/22 المؤرخ في 20 يوليو 2022 يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة، الجريدة الرسمية العدد 49، لسنة 2022.

إنشاء منطقة حرة ببلدية الحدادة (ولاية سوق اهراس) بين الرؤية القانونية والرهانات التنموية،
دراسة على ضوء أحكام قانون المالية 2025 والقانون 15/22

إن نموذج المناطق الحرة يحمل بين طياته العديد من الأهداف الإقتصادية و
الإجتماعية و كذا التنموية والتي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها، ويمكن إجمال هذه
الأهداف في مايلي:

- جذب الإستثمارات المحلية و الأجنبية.
- تحقيق التنوع الإقتصادي.
- توفير مناصب الشغل.
- تحسين الوضع الإجتماعي.
- المساهمة في نقل التكنولوجيا و المعرفة.

الفرع الثاني: فعالية المنطقة الحرة وتعدد أبعادها التنموية

كما ذكرنا سابقا فالمناطق الحرة تعد من أهم الأدوات الإقتصادية الحديثة
لمواجهة تحديات و أثار العولمة و التحولات الإقتصادية التي يشهدها العالم، ولم تعد
وظيفتها مقتصرة على تنشيط التبادل التجاري بل أصبحت لها أبعادا مختلفة منها ما هو
إجتماعي و منها ما هو إقتصادي، بيئي، أمني و غيرها من الأبعاد.

أولا: البعد الإقتصادي

المنطقة الحرة حجر الأساس و الركيزة الأساسية لدفع عجلة النمو خاصة في تلك
المناطق التي تعاني من الفقر و البطالة و الإقصاء الإقتصادي و نقص المشاريع التنموية و
ذلك من خلال:

- تحفيز و استقطاب الاستثمارات المحلية و الأجنبية: فالدولة المضيفة تعمل على
توفير مناخ أعمال ملائم و مناسب لجذب المستثمرين و ذلك بمنح امتيازات جبائية و شبه
جبائية.

- ترقية الصادرات: و يتم ذلك من خلال الإستغلال الأمثل للمعابر الحدودية
بتسهيل تحويل السلع الى الأسواق المجاورة.

- تنوع مصادر الدخل: تساهم المناطق الحرة في تفعيل آلية التنوع الإقتصادي و تنشيط القاعدة الإنتاجية و الإعتماد على قطاعات مختلفة و بالتالي الخروج من التبعية النفطية و عدم التأثر بالتقلبات التي تمس قطاع المحروقات.

ثانيا: البعد الاجتماعي

نظرا لما تعانيه المناطق الحدودية من مشاكل و ظواهر اجتماعية خطيرة، يبرز الدور الهام لإنشاء منطقة حرة و يتمثل أساسا في:

- خلق مناصب شغل و تقليص نسبة البطالة.
- العمل على فتح مجالات متعددة في التكوين المهني لتلبية إحتياجات مستغلي المناطق الحرة.

- محاربة و مكافحة ظاهرة التهريب و الإقتصاد الموازي.

- الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

- الحد من الهجرة غير مشروعة.

ثالثا: البعد الأمني

تعاني معظم المناطق الحدودية من تهيش و عزلة و فقر و بطالة كبيرة منتشرة بين الشباب، وهو الأمر الذي دفع هؤلاء إلى اللجوء إلى أساليب غير مشروعة و غير قانونية لتلبية حاجياتهم، وذلك بإمتهان مهنة التهريب و المتاجرة في العملة وكذلك المخدرات و الحبوب المهلوسة، ولذلك تعد فكرة إنشاء منطقة حرة حلا و خيارا أمنيا سيقضي على كل ما من شأنه أن يمس بالإستقرار و الأمن الوطني.

رابعا: البعد البيئي والعمراني

إنشاء مناطق حرة في المناطق الحدودية يحمل بين طياته بعدا بيئيا عمرانيا، إذ تساهم في إعادة هيكلة القطاع الحضري وبالتالي المساهمة في التنمية الحضرية خاصة تلك المتعلقة بتوفير البنية التحتية المتطورة و تنظيم و إحترام المخططات العمرانية و البيئية.

المطلب الثاني: الأساس التشريعي لإنشاء وتسيير المناطق الحرة في الجزائر

تلعب المناطق الحرة دورا هاما في دعم التجارة و جذب رؤوس الأموال إلا أن فعاليتها تبقر رهينة توفر إطار قانوني و تشريعي واضح من خلاله يتم تحديد شروط الإنشاء و آليات منح الإمتياز على تسيير هذه المناطق ناهيك عن الإمتيازات الممنوحة، وإيماننا من المقنن الجزائري بأهمية و دور المناطق الحرة أقر مؤخرا و سن مجموعة من النصوص القانونية سعيا منه لبلورة و تحقيق الفكرة، وتمثلت أساسا في القانون 15/22 والمرسوم التنفيذي 168¹/24 و قانون المالية لسنة 2025²، وهو ما يؤكد عزم المشرع على تفعيل هذه الآلية و الإعتماد عليها مستقبلا كأداة إقتصادية فعالة.

الفرع الأول: الإطار القانوني المؤسس للمناطق الحرة في ظل القانون 15/22 والمرسوم

التنفيذي 168/24

جاء القانون 15/22 المؤرخ في 20 يوليو 2022 ليضع الإطار القانوني المنشئ للمناطق الحرة و يحدد القواعد العامة لتنظيم و تسيير و شروط إستغلال هذه الأخيرة، وذلك إستجابة لمتطلبات الإنفتاح الإقتصادي العالمي و سعيا من الدولة إلى توفير بيئة ومناخ إستثماري محفز و مستقطب للمستثمرين المحليين و الأجانب على حد سواء، إضافة إلى تنويع مصادر الدخل خاصة في المناطق الحدودية و تلك التي تعاني من مظاهر التهميش و الإقصاء و الهشاشة الاقتصادية و الاجتماعية، و قد أرسى هذا القانون المرجعية القانونية التي يبني عليها إنشاء المناطق الحرة في الجزائر، وقد صدر المرسوم التنفيذي 168/24 مكملا للقانون السالف الذكر و ليبين الآليات العملية و التفصيلية لإنشاء و تسيير المناطق الحرة.

¹ المرسوم 168/24 المؤرخ في 28 ماي 2024 يحدد كيفية منح امتياز تسيير المناطق الحرة، الجريدة الرسمية العدد 36 الصادر في 28 ماي 2024.

² القانون 08/24 المؤرخ في 24 نوفمبر 2024 يتضمن قانون المالية لسنة 2025، الجريدة الرسمية العدد 84 الصادر في 26 ديسمبر 2024.

فالمناطق الحرة يتم إنشاؤها بناء على إقتراح من الوزير المكلف بالتجارة أو الوزراء المعنيون ويتم إنشاء المنطقة الحرة بناء على اقتراح يقدمه الوزير المكلف بالتجارة أو الوزراء المعنيون و ذلك بموجب مرسوم تنفيذي يتم فيه تحديد الموقع الجغرافي، الحدود و كذا المساحة و المكونات و الأنشطة الممكن ممارستها (القانون 15/22، 2022)¹، والتي يمكن أن تكون صناعية، تجارية أو خدماتية خاصة ما تعلق منها بالتصدير².

وتقوم الدولة بتهيئة المنطقة الحرة بربطها بمختلف الشبكات (غاز، كهرباء، ماء واتصالات)، ويمنح إمتياز تسييرها مقابل أتاوة يتم دفعها لدى مصالح أملاك الدولة من طرف وزير التجارة مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري أو صناعي، على أن تخضع هذه الأخيرة للتشريع و التنظيم الخاص بالجمارك و البيئة و الصرف و التشغيل³. وتجدر الإشارة أن عملية منح الإمتياز لتسيير المنطقة الحرة يكون عن طريق دفتر شروط و إتفاقية و ذلك لمدة 65 سنة قابلة للتجديد بناء على طلب أحد الطرفين أو أحدهما قبل إنقضاء المدة بسنة⁴.

يتم إعفاء جميع الأنشطة داخل المنطقة الحرة من الحقوق و الضرائب و الرسوم وكذا الإقتطاعات الجبائية و شبه جبائية وكذا الجمركية بإستثناء الحقوق و الرسوم الخاصة بالمركبات و السيارات السياحية، وكذا إشتراكات الضمان الإجتماعي الجزائري⁵، ويقوم صاحب الإمتياز (مسير المنطقة الحرة) بعرض دفتر الشروط للإكتتاب على المتعاملين الإقتصاديين، ومن خلاله يتم تحديد الحقوق و الواجبات الناتجة عن ممارسة الأنشطة في المنطقة الحرة على أن يتكفل صاحب الإمتياز بكل ما له علاقة بأشغال التهيئة

¹ القانون 15/22، المرجع السالف الذكر.

² المرسوم التنفيذي رقم 168/24. مرجع سالف الذكر.

³ القانون 15/22، مرجع سابق.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 168/24، مرجع سالف الذكر.

⁵ القانون 15/22، مرجع سالف الذكر..

إنشاء منطقة حرة ببلدية الحدادة (ولاية سوق اهراس) بين الرؤية القانونية والرهانات التنموية، دراسة على ضوء أحكام قانون المالية 2025 والقانون 15/22

داخل المنطقة الحرة¹ من تشييد البنايات الموجهة لتسيير المنطقة الحرة وتقديم الخدمات، وكذلك تلك التي يتم بنائها من أجل نشاطات المتعاملين الإقتصاديين.

وقد نصت المادة 9 من القانون 15/22 على الاستثمارات التي يقوم بها الأشخاص المعنويين غير مقيمين يجب أن تكون بعملات قابلة للصرف و المسعرة رسميا من طرف البنك الجزائري، ويمكن للمتعاملين الإقتصاديين داخل المنطقة الحرة بإستيراد و تصدير السلع و الخدمات بكل حرية وفق التشريع و التنظيم المعمول به.

الفرع الثاني: المناطق الحرة وفق قانون المالية لسنة 2025

يعتبر قانون المالية لسنة 2025 محطة مفصلية و مكملة للإصلاحات و التحولات الإقتصادية التي تشهدها الجزائر، فقد تضمنت مواده أحكاما تتعلق بتنظيم و تسيير المناطق الحرة، مما يعكس توجه و إرادة الدولة بتبني و تفعيل إنشاء المناطق الحرة على إعتبارها أداة و وسيلة إستراتيجية لتعزيز الصادرات و جذب الإستثمارات خاصة في المناطق الحدودية، وقد نص على مجموعة من التدابير و الإجراءات تمثلت في²:

أولا: شروط تهيئة المنطقة الحرة

بحسب نص المادة 196 مكرر 5 يجب أن يتم تهيئة امنطقة الحرة بطريقة تسهل من عملية الرقابة الجمركية خاصة ما تعلق منها:

- وجوب تسييج المنطقة مع خضوع مداخلها للرقابة الجمركية.
- تزويدها بجهاز للكشف و التفتيش.
- تزويدها بأجهزة لقياس الوزن.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 168/24، مرجع سالف الذكر.

² القانون 08/24، مرجع سالف الذكر.

ثانياً: دخول البضائع إلى المنطقة الحرة

يتم إدخال البضائع إلى المنطقة الحرة بناءً على ترخيص و تصريح و يكون مرفوق بالوثائق الخاصة بالبضائع خاصة تلك التي تثبت المنشأ، أما فيما يخص السلع التي يتم تداولها في السوق المحلية فدخولها يكون كذلك بتصريح مؤقت بالتصدير نحو الخارج، وهذا يخص البضائع التي لا تخضع لأي قيد أو حظر كان خاصة ما تعلق منها بالأخلاق و الأداب العامة و الأمن العمومي، النظافة و كذلك الصحة العمومية ولعدة اعتبارات أخرى، كما يمكن إستثناء بعض البضائع من الدخول الى المنطقة الحرة بقرار مشترك من الوزير المكلف بالتجارة و وزير المالية.

ثالثاً: عملية تسيير المنطقة الحرة

لضمان السير الحسن للمنطقة الحرة وضع المشرع مجموعة من التدابير و الإجراءات أهمها:

- مكوث البضائع داخل المعبر الحدودي غير محدد بإستثناء بعض البضائع ذات الطبيعة الخاصة.
- إعفاء البضائع في المنطقة الحرة من الضمانات المالية.
- خضوع البضائع للرقابة الجمركية.

رابعاً: خروج البضائع من المنطقة الحرة

أحاط المشرع عملية خروج السلع من المنطقة الحرة لجملة من الشروط تتمثل أساساً في:

- يتم تصدير أو إعادة تصدير البضائع الخارجة من المنطقة الحرة خارج الإقليم الجمركي.
- يتم إدخالها إلى الإقليم الجمركي شرط أن تكون قد دخلت في إطار إحدى الأنظمة الجمركية المعمول بها و المنصوص عليها في قانون المالية 2025.

- في حال ما تم وضع و عرض البضائع الخارجة من المنطقة الحرة للإستهلاك تخضع هذه الأخيرة للرسوم السارية المفهول عند تاريخ تسجيل تصريح الإستهلاك.

مما سبق بيانه نجد أن المشرع وضع منظومة قانونية متكاملة تضمنت مبادئ وآليات و تدابير و إجراءات فعالة تهدف إلى إنشاء مناطق حرة و تنظيم الفضاءات الخاصة بها بدءا بالقانون 15/22 الذي أسس المرجعية القانونية للإنشاء، مروراً بالمرسوم التنفيذي 168/24 و الذي حدد الآليات الإجرائية و العملية لمنح الإمتياز على تسيير هذه المناطق، ووصولاً إلى قانون المالية لسنة 2025 و الذي عزز من خلاله المشرع و أكد توجه الدولة و تبنيها لهذا النموذج، وسعيها لتحقيق توازن بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال من جهة، وحماية الإقتصاد الوطني من الممارسات غير مشروعة من جهة أخرى.

المبحث الثاني : من الظل إلى الريادة: أفاق إنشاء منطقة حرة ببلدية الحدادة

يهدف تقليل المخاطر الإقتصادية المرتبطة بالإعتماد على قطاع واحد عملت الجزائر على إيجاد الآليات الإقتصادية التي تجعلها قادرة على تنويع مصادر الدخل من جهة والقضاء على الظواهر الاجتماعية و الإقتصادية الخطيرة كالبطالة و التهريب و الإنتشار المخيف و المرعب للمخدرات و المهلوسات العقلية خاصة في المناطق الحدودية التي تعرف تهميشاً و إقصاء كبيرين في جميع المجالات، وفي هذا الإطار تبرز بلدية الحدادة كبلدية حدودية تعرف تحديات و رهانات إقتصادية و إجتماعية كبيرة من جهة و لها من الإمكانيات و المؤهلات ما يرشحها و يؤهلها لأن تكون قطبا صناعيا و تجاريا بإمتياز باحتضانها لمشروع المنطقة الحرة.

المطلب الأول: بلدية الحدادة كحاضنة محتملة لمنطقة حرة: دراسة المقومات

والإمكانات

تمتلك بلدية الحدادة من المقومات الطبيعية و البشرية ما يؤهلها لأن تكون حاضنة محتملة لمنطقة حرة خاصة في ظل الإرتفاع الكبير لنسبة البطالة في البلدية و اعتماد ساكنة المنطقة على التهريب و الإقتصاد الموازي، ناهيك عن الإنتشار الباعث على القلق و المنذر بالخطر و المتعلق بالمخدرات و المهلوسات العقلية، وهذا ما يستدعي تدخلا عاجلا و إتخاذ الإجراءات و التدابير اللازمة لبعث مشروع المنطقة الحرة في هذه البلدية الحدودية إلى الوجود و تفعيله على أرض الواقع، و تحويل الحدادة إلى فضاء تنموي و قطب إقتصادي قادر على جذب الإستثمارات و تعزيز الإقتصاد الوطني مما سينعكس بالإيجاب على قاطني و شباب البلدية و تنمية قدراتهم بما يخدم التنمية المحلية.

الفرع الأول: موقع حدودي حيوي و محوري

يتميز موقع بلدية الحدادة بموقع إستراتيجي و محوري، فهي تقع على الشريط الحدودي مع دولة تونس مما يجعلها ذات أهمية إقتصادية و جغرافية و تجارية مما يتيح و يسهل في عملية إستقطاب الإستثمارات المحلية و الأجنبية و تبعد البلدية عن عاصمة الولاية ب 42 كم، إضافة إلى توفرها على تضاريس سهلة تجعل عملية التهيئة فيها بسيطة و تكلفتها قليلة.

الموقع الجغرافي لبلدية الحدادة يؤهلها لتفعيل التكامل الإقتصادي المغاربي بين الجزائر، ليبيا و تونس و يسهل من عملية التبادل التجاري، و هو ما من شأنه أن يساهم في تحقيق توازن تنموي بين المناطق الداخلية و الحدودية.

الفرع الثاني: المقومات الإقتصادية و الإجتماعية

الإمكانات و المقومات التي تحوزها الحدادة تجعلها تفرض نفسها بقوة و ترشحها لتكون قطبا تنمويا حدوديا و ذلك بإنشاء منطقة حرة، و تتمثل في:¹

¹ WILAYA DE SOUK AHRAS, ANNUAIRE STATISTIQUE 2022, SOUK AHRAS, 2022

إنشاء منطقة حرة بلدية الحدادة (ولاية سوق اهراس) بين الرؤية القانونية والرهانات التنموية،
دراسة على ضوء أحكام قانون المالية 2025 والقانون 15/22

- تتربع بلدية الحدادة على طبقة مياه جوفية في بئر لوحيشي على عمق 250 متر
و منسوب يقدر ب 1.928252 هـ.م³ في السنة، تستخدم الحدادة وحدها ما
يقارب 58 % من إجمالي هذا الحجم و يصل معدل التدفق إلى 40 لتر في
الثانية.

- تبلغ مساحة الحدادة 17600 هكتار منها 9842 هكتار زراعية.
- تمتلك بلدية الحدادة شبكة طرقات يخترقها الطريق الوطني رقم 81 بطول
14,7 كلم و 27 كلم من الطريق الولائي، تضم 54,5 كلم من الطريق البلدي و
يبلغ طول الطرق المعبدة 87,5 كلم من إجمالي 96,6 كلم.
- تضم بلدية الحدادة منطقة نشاطات بمساحة 1,8 هكتار موزعة على 12
حصة.

- يتميز سكان بلدية الحدادة بنسبة عالية من الشباب مما يجعلها ذات طابع
شبابي و حيوي:

- السكان الذين يتراوح أعمارهم بين 16-24 سنة يبلغ عددهم 1826 نسمة
- السكان الذين يتراوح أعمارهم بين 25-45 سنة يبلغ عددهم 3482 نسمة
- السكان الذين يتراوح أعمارهم بين 6-15 سنة يبلغ عددهم 1792 نسمة
- المساحة الغابية تبلغ 4208 هكتار.
- المستوى التعليمي على العموم يعتبر مقبول إذا ما قورن بالبديات المجاورة
الأخرى، فنسبة كبيرة من الشباب لديهم شهادات جامعية و شهادات التكوين
المهني.

المطلب الثاني: الأثار والنتائج المترتبة عن إنشاء المنطقة الحرة بلدية الحدادة
نظرا لما تم ذكره سابقا خاصة ما تعلق بالإمكانات و المقومات التي تتوفر عليها
بلدية الحدادة من جهة و التحديات و الرهانات التنموية التي تعرفها المنطقة من جهة

أخرى، و في ظل توفر الإطار القانوني و التشريعي الذي يوضح و يبين كفاءات و شروط إنشاء المناطق الحرة، أصبح من الضروري و في أقرب الآجال العمل على تحويل حلم و آمال و تطلعات سكان البلدية إلى واقع ملموس و حقيقة فعلية و إنشاء منطقة حرة، مما سينعكس بالإيجاب على جميع المجالات في المنطقة.

الفرع الأول: الآثار و الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية

إن إنشاء منطقة حرة في بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس له نتائج و إنعكاسات إقتصادية و إجتماعية سوق تلقي بظلالها على البلدية و سوف يكون لها الأثر في تحقيق العدالة و الإنصاف الإقليمي ، و من بين أهم هذه النتائج نذكر مايلي:

- جذب المستثمرين : نظرا لما تقدمه المناطق الحرة من تحفيزات جبائية و شبه جبائية فهي تعتبر من بين أهم الأدوات التي من خلالها يتم إستقطاب و تشجيع الإستثمارات و جذب المستثمري، و هو ما سيحرك عجلة التنمية في بلدية الحدادة.

- تنوع مصادر الدخل: تحفيز الإستثمار و جذب المستثمرين من شأنه أن يساهم في تنوع الأنشطة الإقتصادية و دخول قطاعات متعددة في السياسة الإقتصادية، و هو ما سيجعل من بلدية الحدادة منطقة صناعية و تجارية بإمتياز.

- القضاء على البطالة: تعاني بلدية الحدادة من ارتفاع كبير في مستويات البطالة نظرا لنقص المؤسسات الإقتصادية الناشطة في المنطقة، لكن بإنشاء منطقة حرة في هذه البلدية سيساهم ذلك بشكل كبير في خلق مناصب العمل و القضاء على البطالة.

- تنمية المهارات: إنشاء منطقة حرة يعني خلق مناصب عمل و بالتالي إزدياد الحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة و الماهرة ، و هو ما يدفع الشباب إلى صقل معارفهم و تطوير مهاراتهم بمتابعتهم لمختلف البرامج التكوينية و التعليمية.

- التنمية الحضرية: إقامة منطقة حرة يتطلب إعادة تهيئة الطرقات و الجسور و مختلف الشبكات، فضلا عن إنشاء مناطق صناعية و أخرى تجارية وذلك ما سيؤدي إلى تطوير البيئة العمرانية للبلدية.

إنشاء منطقة حرة ببلدية الحدادة (ولاية سوق اهراس) بين الرؤية القانونية والرهانات التنموية،
دراسة على ضوء أحكام قانون المالية 2025 والقانون 15/22

- **الإنصاف الإقليمي:** المنطقة الحرة آلية لتقليص التفاوتات الإقتصادية و الإجتماعية وتحقيق التوازن الإقليمي في التنمية، وبالتالي إرساء العدالة المجالية بين مختلف الأقاليم.

الفرع الثاني: الإنعكاسات الأمنية والتنظيمية

إلى جانب الدور التنموي الذي تلعبه المناطق الحرة في تحريك العجلة الإستثمارية يبرز البعد الأمني والتنظيمي كأحد أهم الإنعكاسات و الآثار لتفعيل هذا النموذج، خاصة وأن المناطق الحدودية تعرف تنامي غير مسبوق لظاهرة التهريب و المتاجرة غير مشروعة للمخدرات و المهلوسات العقلية.

- **مكافحة التهريب و الإقتصاد الموازي:** لا يقتصر إنشاء المنطقة الحرة ببلدية الحدادة على الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية فحسب بل يمتد ليقضي على أوضاع غير أمنية لطالما عانت منها البلدية، كالتهريب بشتى أنواعه، المتاجرة في العملة، ففتح فضاءات و مجالات للمبادلات التجارية بطريقة قانونية و منظمة يعتبر كخط دفاع أولي ضد تنامي ظاهرة التهريب و الأنشطة الإقتصادية غير قانونية

- **تكثيف التواجد الأمني:** تعزيز الحضور الأمني في المناطق الحرة ركيزة أساسية و شرط ضروري لضمان الإستقرار على مستوى هذه الفضاءات، فإضافة إلى العنصر البشري لمختلف الوحدات الأمنية يجب تزويد المنطقة الحرة بآليات و أنظمة الرقابة الحديثة كإستخدام كاميرات المراقبة و الطائرات المسيرة، وهو ما سيساهم في فرض و بسط هيبة وسلطة الدولة.

- **الوقاية من المخدرات و المهلوسات العقلية و مكافحتها:** إنتشار هذه الآفة هو تهديد مباشر للأمن القومي و الصحة العامة و الإستقرار الإجتماعي، فهي خطر داهم لا يؤثر على مستهلكها و مروجها فقط بل يتعدى ذلك ليمس و يؤثر على المجتمع و ذلك من خلال زيادة معدلات الجريمة، وتزداد خطورة هذه الظاهرة في المعابر الحدودية لإستغلال هذه الأخيرة كمرات لإدخال هذه السموم، والملاحظ أنه و خلال الآونة الأخيرة عرفت بلدية الحدادة

تزايداً و تنامياً كبيراً لهذه الآفة ، وبالتالي فإنشاء منطقة حرة سوف يحد و يقضي على الظاهرة بفعل التواجد الأمني بمختلف أنواعه.

- تفعيل الإدارة الذكية: الإعتماد على الأسلوب الإداري الحديث و رقمنة المعاملات يتيح تسريع و تبسيط الإجراءات، ويقضي على الفساد الإداري و يضمن شفافية و تكافؤ الفرص بين جميع المستثمرين و المتعاملين الإقتصاديين على مستوى منطقة التبادل الحر.

خاتمة:

ختاماً يمكننا القول أنه و في ضوء التحديات و الرهانات التي تعرفها الجزائر و في ظل التحولات الإقتصادية التي يشهدها العالم تظهر فكرة إنشاء المناطق الحرة كآلية وأداة إستراتيجية و فعالة لتحفيز الإستثمار و جذب المستثمرين و دفع عجلة التنمية وتحقيق التنوع الإقتصادي، فالمناطق الحرة فضاءات للنمو و الإنفتاح الإقتصادي العالمي لما توفره من مناخ أعمال و تحفيزات ضريبية و شبه جبائية، وتحقيقاً لذلك قام المشرع الجزائري بإصدار العديد من النصوص القانونية بدءاً من القانون 15/22، مروراً بالمرسوم التنفيذي 168/24 و وصولاً لقانون المالية لسنة 2025.

ومن أجل تنمية مختلف مناطق الوطن بصفة عادلة و تحقيق إنصاف إقليمي على كامل التراب الوطني خاصة في تلك المناطق الحدودية التي تعاني من التهميش والإقصاء الإقتصادي و الإجتماعي عملت الدولة على تفعيل مشروع المنطقة الحرة، وفي هذا السياق تبرز بلدية الحدادة بولاية سوق اهراس كمنطقة ظل حدودية تنتشر فيها الفقر و البطالة و الهشاشة الإجتماعية ناهيك عن المخدرات و المهلوسات العقلية والتهريب و الإقتصاد الموازي، وهو ما يستدعي ضرورة إتخاذ الإجراءات و التدابير اللازمة لإنشاء منطقة حرة في بلدية الحدادة في ظل الإمكانيات و المؤهلات المتوفرة و هذا الأمر أصبح حتمية فرضتها التحديات و المشاكل التي تعرفها المنطقة ولم يعد خياراً بل حلاً إستراتيجياً و تنموياً و أمنياً لا بد منه.

مبدئياً نستطيع القول أن الإطار القانوني الذي وضعه المشرع الجزائري للمناطق الحرة يشكل الأساس التنظيمي الذي ينظم و يضبط هذه الفضاءات بما يحقق أهدافا

إنشاء منطقة حرة ببلدية الحدادة (ولاية سوق اهراس) بين الرؤية القانونية والرهانات التنموية،
دراسة على ضوء أحكام قانون المالية 2025 والقانون 15/22

متعددة من تحفيز للإستثمار و جذب رؤوس الأموال و تنويع مصادر الدخل خاصة في المناطق الحدودية المهمشة، فإ إنشاء منطقة حرة في بلدية الحدادة سيقضي على كل الإختلالات و المشاكل التي تعاني منها البلدية، و يحولها من هامش الى واجهة ومن عتمة الى اشراق ومن تهميش الى تمكين ومن بطالة الى تشغيل ومن تهريب الى تنظيم و من ركود الى إزدهار.

وفي مايلي بعض الإقتراحات التي توصلنا لها، والتي من شأنها أن تساهم في جعل بلدية الحدادة قطب إستثماري واعد بما يعزز إندماجها في الدورة التنموية.

- على السلطات المحلية تشخيص إحتياجات البلدية و تحديد أولوياتها التنموية و إقتراح إنشاء منطقة حرة في أقرب الآجال فالأمر أصبح كارثيا و الواقع مأساويا، و لا خلاص إلا بقرارات و إصلاحات جوهرية.

- التطبيق الفعلي للنصوص القانونية و الإطار التشريعي المنظم للمناطق الحرة.

- البدء بدراسة إقتصادية و إجتماعية للوقوف على الفرص المتاحة في بلدية الحدادة.

- إضفاء بعدا تشاركيا و ديمقراطيا و إشراك المجتمع المدني في مختلف مراحل الإنشاء.

- العمل على ربط المعبر الحدودي لبلدية الحدادة بأنظمة رقابة ذكية و متطورة.

- ربط البلدية بالسكة الحديدية.

قائمة المصادر والمراجع:

القوانين والمراسيم:

- 1- القانون 15/22 المؤرخ في 20 يوليو 2022 يحدد القواعد/المنظمة للمناطق الحرة، الجريدة الرسمية العدد 49، لسنة 2022.
- 2- القانون 08/24 المؤرخ في 24 نوفمبر 2024 يتضمن قانون المالية لسنة 2025، الجريدة الرسمية العدد 84 الصادرة ب 26 ديسمبر 2024.
- 3- المرسوم 168/24 المؤرخ في 28 ماي 2024 يحدد كيفية منح امتياز تسيير المناطق الحرة، الجريدة الرسمية العدد 36 الصادر في 28 ماي 2025.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- محمد علي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
- 2- مراد محمودي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2002.

المقالات العلمية:

- 1- مجاني غنية و لوكام أمال شهرزاد، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر و الأردن، مجلة العلوم التجارية، الجزائر، المجلد 16، العدد 4، 2017.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- UNCTAD, SPECIAL ECONOMIC ZONE, WORLD INVESTMENT REPORT 2019, GENEVA, SWITZERLAND. 2019.
- 2- WILAYA DE SOUK AHRAS, ANNUAIRE STATISTIQUE 2022, SOUK AHRAS, 2022.